

صفحة المناجاة معلومه لتصح فيشترط لها زيادة على امر بياه الباري منها
 بالري الاشتراط لترتيب بينهما فيه صلا من اشتباه المصيب بالخطي لورميا
 معا وبيان قدر الغرض وهو بغير الغرض العجمه ما يرى اليه من نفس مشتبه
 جلا او قرطاس طول او عرضا وسما او بياض او ارتفاعه من الارض ان ذكر الغرض ولم يقبل
 عن فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شئ منهما بل يشترط المصلحة عليه ولا بيان ما
 باه يدرى بسبق احدها با صا بة العدد المشروط من عدمه معلوم لعشرين من كل منهما
 مع استوائيهما في عدد الري او الياس من استوائيهما في الاصابه ولا بيان كفاية بان تزيد
 اصابتة على صا بة الاضري كذلك كما من عدد معلوم لعشرين من كل منهما ويجوز المطلق
 على المقيد شئ من ذلك على المبادىء وعلى القافية ونوع سهم سهم لفتيهما ولا يشترط
 بيان نوع سهم لان الهدى على الذي فان عين شئ منهما ولو كان بالبداهة بمثله من
 نوعه وشروطه مع ابداله فمفسد العقد ويبين بيان صفة اصابة الغرض من فرغ وهو
 مجرد اصابة الغرض وخرق بان يتقيد وبمسطر وضربان يثبت فيه وان سقط
 بعد ذلك ومرة بان ينفذ منه او ضربان يصيب طرف الغرض بغيره فاد الفاعل
 لفي القرح **ويخرج العوض المشروط احد المتساويين صفا اذا سبق**
 بفتح اوله على البداء والمقصود للفا على **السرور** عن هو هه **والاستي** بضم
 اوله على البداء المقصود **اخذ صاحبه** السابن ولا يشترط حينئذ بينهما كمال
وان اخربا اي المتساوية العوض مع **المعجز** حينئذ **الا ان يدخلا** اي بشرط
بيدهما كحلا ليس للام لاوي فيجوز ان كانت دابته كقولنا بنتيهما سحلا
 لانه يحل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة فان **الحلال** **ان سبق** المتساويين
اخذ ما اخربا من العوض لنفسه سواء جاء امعالم من تسبقه لهما **وان**
سبق اي سبقا وجاء امعالم **بغير** لهما شيئا ولا يقع لاحدهما على الاخر وان جاء
 الحلال مع المتساويين وتاخر الاخر فالحال عن نفسه لانه لم يسبقه احد من المتاخر
 للحلال ولا يملكه لانهما سبقا وان جاء احدهما ثم الحلال ثم الاخر لا يسبقه
 الاثني **تنبيه** المصور الممكته في الحلال ثمانية ان يسبقهما وتجب ان صا
 او مرتبا او يسبقا وتبين معا او مرتبا او يتوسط بينهما ويكون مع اولهما

او ثانيهما

او ثانيهما او ينجي الفلانة معا ولا ينجي العلم في الجميع ولو تسابوا جمع ثلاثة فالغرض واللفظ
 مثل الاول اودونه وهو يجوز بشرط العوض من غير المتساويين وسواء كان من الامام ام من
 غيره كان الامام يقومان سبقه في ملكه في بيت المال الا اوله على ملكه او يكون ما يخرج
 من بيت المال من سهم المصالح كما قاله البليني والاصمعي من سبقه فملكه
 على ان لا يزد من زمانه ولا يعلو ولا يشارك ان اخرب احد المتساويين العوض واخر
 جوهرا معا حكم المسابقة فيما سبق من غير فرق وصورة اخربا ان يقول اخربا
 نرى ان انا ان اصبحت انت منها ان اقله على كذا وان اصبحت انا فلا تنني لاحدنا على
 صاحبه وصورة اخربا صا بة ان يشترط في واحد على صاحبه عوضا ان اصاب واليخر
 هذا لا يحل بينهما كما سبق **خاتمة** لو تراءى رجلان على اصابة وقتها صفة
 صلا او قلة الخوخة او كذا فنه من احوال الناس ان يطاروا وكذا صرامه واقره بالادوية
 قال الرمزي ومن هذا النمط ما يفعله العوام من الرجوع على كماله من موضع كذا
 او مكان كذا او اجراء الساعي من طلوع الشمس والقروب وكان ذلك مثلا في جهالة
 مع ما اشتمل عليه من نزول الصلوة وقيل المتكارة انتهى وهذا امر ظاهر و
 يندب ان يكون عند الغرض شاهدا ان يشهد ان على ما وقع من اصابة او خطأ
 وليس لهما ان يمدحا المصيب والان يمدحا الخاطي لان ذلك لا يحل في الشفاط ويمنع احدهما
 من اذية صاحبه بالتبني والتمنع عليه وكذا مضها حدث الفرس في السبا والسوط
 وتخريل العمام ولا يجلب عليه بالصار ليزيد عدوه في الجلب ولا حسب
 قال الرازي وذكر في معنى الجنب انهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا قاربوا الامر
 تخلوا عن الحرثوب الذي حاربه بالحرثوب الى الجنبية فهو عن ذلك **كتاب**
الايمان والندو والايمان بفتح الهمزة جمع يمين واصلا في اللغة اليد
 اليمن واطلقت على اللان لانهم كانوا اذا اخذوا الفواجاخذوا واصدقهم يمين صاحبه
 وفي الاطلاق تحقيرة امر غير ثابت ما يصح ان او مستقبلا نعيه او اثباتا كمالا خلفه
 ليعلن الاداء او متنعفا خلفه ليقتلن اليه صادقة كانت او كذبة مع العلم
 بالحال والجهالة وخرج بالتحقيق لغو اليمين فليست جيمين وبغير ثابت الثابت
 قوله والله الموتى التحقته في نفسه فلامن التحقينه ولانه لا يتصور فيه الحث